

الذي كان طيلة فترة المجلس التشريعي على هامش النقاشات والمقترحات . ولم يبق من العناصر « الصدامية » في المجلس التشريعي سوى السيد ابراهيم السقا ، الذي لم يستوعب في مؤسسات منظمة التحرير . وعندما نتوقف امام اسماء ، حيدر عبد الشافي ، وفاروق الحسيني ، وجمال الصوراني ، وعبد الله ابو ستة ، وزهير الرئيس ، ومنير الرئيس ، وابراهيم السقا ، فاننا نهدف الى تسجيل حقيقة دور هؤلاء الاعضاء المتميز ، ودورهم في انفضاج نقاشات المجلس التشريعي ، واستعدادهم للوصول الى درجة الصدام مع الادارة المصرية عند مناقشة المسائل المبدئية والحاسمة . ويكفينا للدلالة على ذلك موقف ابراهيم السقا الذي لم يتردد عن مجابهة الادارة المصرية بصراحة ، ومن دون مداورة عند مناقشة ضريبة التحرير ، حيث لم يتردد عن القول ، « باتنا ندفع عشرة قروش ضريبة لتحرير فلسطين ، في الوقت الذي ندفع ثمانين قرشاً ضريبة لانقاذ ابو سميل » (٦٨) . ما تقدم يدفعنا الى القول انه ، وعلى الرغم من حاجة منظمة التحرير الفلسطينية للكفاءات الفلسطينية ، فان افراغ المجلس التشريعي من عناصره الفاعلة ليس ببعيد عن عدم رضى السلطات المصرية عن الاتجاهات التي كانت سائدة في المجلس التشريعي . واكبر دليل على ذلك تناقض موقف المجلس التشريعي مع الادارة المصرية في مسألتين اساسيتين هما : غزة ، باعتبارها وطناً لكل فلسطيني واستقلالية قطاع غزة الادارية . . وعدم قيام السلطات المصرية باقرار هاتين القضيتين ، بما لهما من اثار بعيدة المدى على موضوع السيادة على قطاع غزة ، الامر الذي كان من الممكن ان يؤدي الى خلق كيان فلسطيني حقيقي شكلاً وموضوعاً .

ان احتواء الادارة المصرية للمجلس التشريعي وللثورة الدستورية في قطاع غزة لم يكن المجال الوحيد الذي وظفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد حاولت الادارة المصرية ان تصفي الحياة السياسية المنظمة في قطاع غزة ، ولكن تحت مبررات وطنية هذه المرة ، وباسم منظمة التحرير والوحدة الوطنية الفلسطينية . وبتصفية الحياة السياسية المنظمة والجمهورية ، كانت الادارة المصرية تحاول استكمال تصفيتها للحياة السياسية في قطاع غزة والتي بدأتها بتصفية المجلس التشريعي . وبهذا تكون قد احتوت وعطلت جميع التفاعلات السياسية في القطاع ، القاعدية منها والفوقية .

ان موقف الادارة المصرية تجاه موضوع جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة لم يكن نابعا من اعتبارات عسكرية وفنية ، كما كان يقال ، وكذلك الامر على صعيد المجلس التشريعي الذي افرغ من عناصره الفاعلة والمؤثرة . فسياسة الحكومة المصرية على صعيد التنظيم الشعبي في قطاع غزة كانت